الجمهورية العربية السورية

وزارة التعليم العالي

جامعة تشرين

كلية الحقوق – قسم القانون الدولي

الأمن الطاقوي الروسي وتأثيره في السياسة الخارجية الروسية

إعداد

ميره غسان جنيد

إشراف

الدكتور: سلمان نصر عثمان

الأمن الطاقوي الروسي وتأثيره في السياسة الخارجية الروسية

ملخص :

في ظل تصاعد العلاقة بين حالة الصراع والتنافس وفرض النفوذ وبين الموارد أصبحت استراتيجيات السياسة الخارجية للعديد من البلدان تتعامل مع قضايا أمن الطاقة وتطوير البنية التحتية الخاصة بها بالإضافة إلى تشكيل نظام طاقة مشترك، كعوامل جيوسياسية رئيسية تتحدد معها نفوذ الدولة ومدى، تأثيرها، ويتم التعامل مع أمن الطاقة كمتغير أساسي لقوة الدولة وكأداة حاسمة لفرضً النفوذ، وقد تعددت التعريفات المطروحة لأمن الطاقة,,ووفقاً لمصالح الدولة، وأهداف أمن الطاقة، والمفاهيم الجيوسياسية التي تتناول أمن الطاقة من خلال المعايير الأربعة الرئيسية لموارد الطاقة وعلاقتها بقوة الدولة ونفوذها السياسي، وقد ركزت الدراسة على روسيا، الدولة المتصدرة في إنتاج الطاقة وتصديرها، كنموذج للدول التي استطاعت أن تستخدم الطاقة كأداة لفرض النفوذ على المستوى، الدولي ومحاولات تغيير نظام توازن القوى من نظام القوى الواحد إلى نظام متعدد القوى، حيث تمثل الطاقة عنصر هام في تحديد مسار وتوجهات السياسة الخارجية الروسية التي بلورت أهدافها الخارجية في مجال الطاقة على اعتبار الطاقة أداة من أدوات السياسة الخارجية الروسية من خلال استخدام ما يسمى بدبلوماسية الطاقة والطاقة كسلاح لزيادة النفوذ والاستثمار الموجه في مجال الطاقة للهيمنة على البنى التحتية ذات الأهمية الاستراتيجية، والحد من النفوذ الغربي في كل المناطق الاستراتيجية الهامة.

بالإضافة إلى توسيع رقعة النفوذ الروسي في آسيا الشرقية وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط، وتوصلت الدراسة إلى أن روسيا استطاعت استغلال مواردها من الطاقة لفرض النفوذ على المستوى الدولي والذي نت المتوقع أن يستمر لفترة بالرغم من التهديدات والتحديات التي تواجهها .

الكلمات المفتاحية : أمن الطاقة ، روسيا، جيوسياسي، النفوذ .

Abstract :

In light of the escalation of the relationship between the state of conflict, competition, influence and resources, the foreign policy strategies of many countries are dealing with energy security issues and developing their own infrastructure, in addition to forming a common energy system, as major geopolitical factors with which the state's influence and influence are determined. Energy security as an essential variable for state power and as a decisive tool for imposing influence.

There are many definitions of energy security in accordance with state interests, energy security objectives, and geopolitical concepts that address energy security through the four main criteria for energy resources and their relationship to state power and political influence. The study focused on Russia, The leading country in energy production and export, as a model for countries that were able to use energy as a tool to impose influence at the international level and attempts to change the balance of power system from a single power system to a multi-power system, where energy represents an important element in determining the course and directions of Russian foreign policy that crystallized its foreign goals In the field of energy, energy is considered one of the tools of Russian foreign policy through the use of the so-called diplomacy Energy, energy as a strategic weapon to increase influence, directed investment in the field of energy to dominate strategically important infrastructure, reduce Western influence in Russian influence areas in all important strategic areas, in addition to expanding Russian influence in Asia, Eastern Europe, Latin America and the Middle East The study concluded that Russia was able to exploit its energy resources to impose influence at the international level, which is expected to continue for a while despite the threats and challenges it faces.

Keywords : energy security, Russia, geopolitics, influence

مقدمة :

أدى، الطلب المتزايد على موارد النفط والغاز من البلدان المتقدمة والنامية إلحاح تضمين" أمن الطاقة "في أنظمة الأمن الوطنية والإقليمية والدولية، وأصبحت استراتيجيات السياسة الخارجية للعديد من البلدان، تتعامل مع قضايا أمن الطاقة وتطوير البنية التحتية للطاقة وتشكيل نظام طاقة مشترك كعوامل جيوسياسية رئيسية، بل ذهب بعض الباحثين إلى التأكيد على أن مفهوم " أمن الطاقة " نفسه ظهر نتيجة العلاقات الصراعية والتنافسية بين الدول التي تؤدي إلى إدراك أهمية تأمين احتياجات الدولة من الطاقة.

وقد تصاعدت العلاقة بين حالة الصراع والتنافس وفرض النفوذ وبين الموارد حتى أطلق عليها " فخ حتمية الموارد" " trap of resource–determinism’ واحتلت الطاقة مكانة بارزة في المناقشات الدولية سياسات الهيمنة السياسية وفرض النفوذ للقوى الدولية بأمن الطاقة، حيث تضع الدول المهيمنة في العالم استقرار الطاقة كأولوية في سياستها الخارجية وكعامل هام في تأمين قوتها وبالتالي محاولة السيطرة المستمرة على مناطق انتاج المواد الخام بأساليب مختلفة ومتنوعة.

يعد موضوع الآمن الطاقوي الروسي وتحدياته الراهنة أحد أهم القضايا الأمنية الموجعة في السياسة الخارجية لروسيا؛ ذلك ان روسيا هي أكبر فاعل طاقوي في أوراسيا بفضل قدراتها الطاقوية الهائلة، والتي تتكئ عليها روسيا .فضلا عن مكانتها كأحد أهم منتجي ومصدري الطاقة نحو كبرى المناطق المستهلكة لهذه المصادر، سيما في أوروبا وآسيا .بيد ان هذا الفاعل الطاقوي الكبير يواجه تحديات أمنية طاقوية جدية تمس صميم أمنه الطاقوي؛ والمتمثلة أساسا في تلك التبعية الروسية الشديدة نحو السوق الطاقوي الأوروبي، فضلا عن تلك التحديات والصعوبات التي تواجهها امدادات الطاقة الروسية نحو الأسواق الطاقوية الكبرى.

وتراهن روسيا أثناء محاولات ضمان وتعزيز أمنها الطاقوي على مجموعة من الفرص والرهانات الطاقوية القائمة على حفظ مكانة روسيا في السوق الطاقوي الأوروبي من جهة، والبحث في الوقت نفسه عن أسواق عالمية جديدة مماثلة لتلك الأسواق الأوروبية عبر مشاريع طاقوية جديدة ومكلفة، قد تشكل أعباء مالية كبيرة على روسيا.

مشكلة الدراسة :

تحاول القوى الكبرى اكتساب مكانة اقتصادية عالمية في النظام الاقتصادي العالمي الجديد من خلال السيطرة على البلدان المعتمدة على الطاقة ، وقد اهتمت روسيا باستعادة دورها كمركز قوة مع محاولة إقناع الدول الأخرى، بأن نفوذ الغرب أخذ في التراجع خاصة أن موسكو تنظر إلى الغرب باعتباره التهديد الرئيسي لأمنها القومي وتشير مجموعة كبيرة من وثائق الأمن والسياسة الخارجية الروسية إما ضمنياً أو صريحاً إلى أن العالم أحادي القطب قد انتهى وأن روسيا تستحق دوراً أكثر أهمية في نظام عالمي جديد، وتعد دبلوماسية الطاقة عنصراً أساسياً في هذه السياسة الخارجية التي حرصت روسيا من خلالها متابعة الشؤون العالمية.

وبالتالي يتبلور السؤال الرئيسي للدراسة في :

- **كيف استطاعت روسيا استخدام الطاقة كأداة لفرض النفوذ الدولي ؟**

ومن هذا السؤال المحوري تتفرع عدة أسئلة تتبلور في :

1. ماذا يعني مفهوم أمن الطاقة وما أهميته في العلاقات الدولية؟
2. ما هو مفهوم روسيا لأمن الطاقة وكيفية تحقيقه ؟
3. كيف استخدمت روسيا الطاقة كمتغير للسلطة وفرض النفوذ؟

4. ماهي الفرص والتحديات التي تواجه روسيا لتحقيق النفوذ استنادا على مفهوم أمن الطاقة؟

أهمية وأهداف البحث :

تأتي أهمية البحث في أن الطاقة أصبحت أداة استراتيجية رئيسية لها دور في توسيع مجال التأثير الجيوسياسي، وبالنسبة لروسيا فإن الطاقة ينظر لها على أنها سلعة استراتيجية توفر أساساً لتوسيع النفوذ من خلال خلق علاقات طاقوية غير متكافئة تخلق تأثيراَ سياسياً بين الدول على الصعيد العالمي قد يكون في شكل من أشكال التبعية في بعض المناطق، أو نوع من أنواع الاعتماد المتبادل في مناطق أخرى .

ويهدف البحث إلى :

1. دراسة أمن الطاقة والبحث في الحلول الضامنة لأمن الطاقة الروسية .
2. السعي نحو السيطرة على أنابيب الطاقة البديلة.
3. تنمية الاستثمارات الطاقوية الروسية في الخارج.
4. تنمية الاستثمارات الروسية المشتركة مع الدول المنتجة للنفط والغاز.
5. تنويع طرق وخطوط الإمداد الطاقوية عن طريق مد شبكة أنابيب جديدة.
6. تنويع مناطق الامدادات الطاقوية الروسية .

منهج الدراسة :

تعتمد الدراسة على الاقتراب الجيوسياسي للكشف عن كيفية توظيف روسيا لثرواتها الطاقوية– التي تعكس على نموها الاقتصادي– في فرض نفوذها السياسي في العالم الخارجي.

الدراسات السابقة :

دراسة بعنوان" أمن الطاقة والسياسة الخارجية" :

دراسة تطبيقية لسياسات بعض الدول المصدرة والمستوردة للطاقة، تتمحور مشكلتها البحثية حول معرفة تأثير توافر أو عدم توافر مصادر الطاقة على السياسة الخارجية للدول التي تصدر وتستورد الطاقة، وأيضا حدود ذلك التأثير. كذلك يحاول الباحث تحديد القيود التي تمنع بعض الدول التي لديها وفرة كبيرة في مصادر الطاقة كروسيا أن يكون لها فاعلية وتأثير في النظام الدولي من أجل تحقيق اهدافها. واستخدم البحث منهج دراسة الحالة للتحليل ويظهر ذلك من خلال تناول البحث دراسات حالة لكبار الدول المصدرة والمستوردة لمصادر الطاقة لمعرفة تأثير أمن الطاقة على العلاقات الخارجية بين الدول، ومن خلال ذلك المنهج تم التوصل لمجموعة من النتائج أهمها، أن قدرات الدولة القومية لها تأثير ملحوظ على سياستها الخارجية وتؤدي إلى نجاح تلك السياسة أو فشلها، كما إنها تحدد الوضع النسبي للدولة في النظام الدولي ويستثنى من ذلك الوضع وجود قيود أو ضغوط على تلك الدول التي تمتلك قدرات مادية فائقة تحول دون نفوذها وتأثيرها. ويعد التحول في مفهوم أمن الطاقة من أبرز نتائج البحث بالإضافة إلى تبني تعريفات عديدة للمفهوم، ما بين تناوله كمفهوم اقتصادي وسياسي، أو تناوله كمفهوم يركز على أمن العرض وذلك هو المفهوم التقليدي القديم، فضلا عما قيل، توصلت الدراسة أن طبيعة النظام السياسي ليست محدد رئيسي في توجهات السياسة الخارجية وأن هناك توظيف مباشر وغير مباشر يتعلق بتأثير توافر مصادر الطاقة. ويؤخذ على الباحث –فيما يتعلق بدراسة روسيا كإحدى أهم الدول المصدرة للطاقة– عدم تناوله بالدقة سياسة دول الاتحاد الأوروبي كمستورد للطاقة الروسية تجاه موسكو. ويستفاد من تلك الدراسة بمعرفة العلاقة بين حاجة الدول لتأمين احتياجاتها من النفط والغاز وسياستها الخارجية.

دراسة عمرو السيد عبد العاطي بعنوان" أمن الطاقة في السياسة الخارجية الأمريكية:

دراسة لبحر قزوين بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر مشكلتها البحثية مفادها دراسة تأثير الحاجة الأمريكية لتوفير مصادر الطاقة بصورة كافية على السياسة الخارجية لواشنطن، واستخدم الباحث منهج تحليل النظم لتحليل افكاره فالمدخلات تتمثل في المطالب المحلية والحاجة الداخلية الملحة لمصادر الطاقة، أما المخرجات فتترجم في السياسة الخارجية التي ترمي لتوفير تلك المطالب، وقوة تأثير تلك السياسة وقدرتها على تحقيق أهدافها والإيفاء بحاجة الشعب تعد بمثابة التغذية الاسترجاعية. وقد تم التوصل لمجموعة من النتائج أهمها: أن مفهوم الطاقة له أهمية خاصة لدى الحكومات الأمريكية باعتبارها سلاح استراتيجي ومصدر قوة، كما أن هناك مؤسسات معنية بقضايا أمن الطاقة في حاجة إلى إعادة النظر فيها وتطويرها وتحديث استراتيجيتها. ويؤخذ على تلك الدراسة طول الفترة الزمنية لها، بالإضافة إلى عدم تناول مسار السياسة الخارجية للدول المصدرة الممثلة في منطقة بحر قزوين تجاه الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تم التركيز على سياسة واشنطن فقط. ويمكن الاستفادة من تلك الدراسة بمعرفة ابعاد مفهوم أمن الطاقة بالنسبة لأمريكا باعتبارها محدد رئيسي للعلاقات الروسية الأوروبية خاصة في مجال الطاقة، فهي تمتلك من وسائل الضغط ما يكفي للتأثير على الفريقين وهذا ما سنتناوله بالتفصيل في دراستنا.

دراسة شمس الخوانكي بعنوان "صنع السياسات العامة في الصين:

دراسة لسياسة أمن الطاقة والتي تتحدد مشكلتها البحثية بمعرفة كيف يتم صنع السياسة العامة في الصين، وما هي السياسة القومية المتعلقة بأمن الطاقة لضمان توفير مصادر الطاقة اللازمة من أجل الإكتفاء الذاتي، واستخدم الباحث منهج تحليل النظم لتحليل أبعاد المشكلة حيث أنه يهتم بدور المؤسسة في صنع القرار

ويتناول البحث دور المؤسسات الصينية الحكومية في صنع سياسات الطاقة، فهناك مدخلات هي المطالب الشعبية، والمخرجات تتمثل في قرارات وسياسات وخطط. وقد تم التوصل إلى نتيجة مفادها أن: قطاع الطاقة في الصين يقع تحت سيطرة شركات النفط القومية التي نقع تحت سيطرة الدولة الحزبية في النهاية، كما أن الصين تبذل جهود ناجحة في توفير مصادر متنوعة من موارد الطاقة كالنفط والغاز الطبيعي والطاقة النووية والقوة الكهرومائية. ويؤخذ على تلك الدراسة، عدم تناول دور السياسة والعلاقات الخارجية في تطوير قطاع الطاقة في الصين وتوفير احتياجاته بما يساعد الدولة على الاكتفاء الذاتي. ويمكن الاستفادة من هذه الدراسة بمعرفة دور المؤسسات الصينية وتحليل سياساتها الداخلية فيما يتعلق بأمن الطاقة، ومقارنة ذلك بالسياسة الروسية والأوروبية والأمريكية للوصول في النهاية إلى الاستراتيجية التي تحكم علاقات الطاقة بين تلك الفواعل.

دراسة لدانيل يرجين بعنوان" ضمان أمن الطاقة "

تؤكد أن قضية أمن الطاقة برزت عقب الحرب العالمية الأولى كأحد أهم القضايا العالمية، وتسعى مشكلتها البحثية لمعرفة العلاقات التكاملية التي تؤسس أمن الطاقة بوضع فرضية عدم ظهور ما يسمى أمن الطاقة من تلقاء نفسه بل نتيجة لعلاقات إمبريالية بين الدول والتفاعلات فيما بينهما بما يخلق في النهاية الداعي والدافع لتحقيق وضمان أمن الطاقة لكل دولة، واستخدم الكاتب النظرية الوظيفية التي تثبت أن هناك أنشطة متكاملة يستلزمها استمرار النظام، لأن النظام السياسي بمثابة نسق ويضم أنساق فرعية لكل منها دور يُكمل ذلك النسق، فكل شكل من أشكال التفاعل بين الدول يشكل النسق الرئيسي للعلاقات الدولية وأمن الطاقة يعتبر نسق فرعي بين تلك الأنساق، وتوصل الكاتب إلى نتيجة هامة مفادها أن نموذج أمن الطاقة السائد منذ ثلاثة عقود يجب أن يتم تحديثه ليتضمن عوامل جديدة، كما أن مبدأ التنويع في مصادر الطاقة ووسائل الحصول عليها سيبقى

المبدأ المؤسسي الحاكم لسوق الطاقة العالمي، ويؤخذ على الدراسة الإيجاز في تفاصيل العلاقات والتفاعلات التي تولد أمن الطاقة في النهاية، ويستفاد من الدراسة بتأكيد أن التنويع سيظل المبدأ الحاكم للعلاقات الدولية في مجالات الطاقة وخاصة النفط والغاز.

دراسة بعنوان،" **العلاقات الروسية مع أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية انعكاسات على الأمن العالمي** " توضح علاقة التعاون بين روسيا والغرب في المجالات التي تولد بينهما مصالح مشتركة كالأمن والاقتصاد وتدور مشكلتها البحثية حول تساؤل رئيسي وهو ما أثر العلاقات الروسية الغربية على الأمن العالمي، واستخدمت المنهج المقارن حيث تناولت تلك العلاقات من وجهة نظر روسيا ومن وجهة نظر الغرب المتمثل بأمريكا وأوروبا فكل طرف يحكمه مصالحه الخاصة التي تؤول إلى علاقات خارجية وسياسة خارجية تعكس تلك المصالح، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج وهي أن علاقة التعاون بين روسيا والغرب لم تسير في نفس الاتجاه دائماً فهناك تغيير من قبل سياسة موسكو تجاه واشنطن.

دراسة بعنوان" روسيا والغرب جذور مشكلة عدم الفهم المتبادل"

تهدف مشكلتها البحثية إلى معرفة أسباب عدم الفهم المشترك بين روسيا والغرب في معظم القضايا الدولية التي تشكل مجال مشترك للتعامل. واستخدم الكاتب منهج التحليل الوصفي للبحث والتحليل والدراسة من خلال جمع المعلومات بشأن السياسات المتبناه وتحليلها والبحث والوصول إلى الأسباب التي أدت لعدم التفاهم بين الفاعلين الذي يمكن أن يكون بسبب التنافس والتقاسم في المصالح بين الجانبين. وتوصلت الدراسة إلى أن الاختلاف الثقافي هو السبب الرئيس لذلك التداخل حيث أن كل دولة تتبنى رؤية مختلفة عن الأخرى، فروسيا تتبنى المنهج الأفلاطوني في حين أن الغرب يتبنى المنهج الأرسطي في التعامل مع العلاقات الدولة كما أنه يوجد بغض التشابهات التي تحد من تلك الاختلافات.

دراسة بعنوان" عقوبات الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي لقطاع الأسلحة الروسي "

تركز على توضيح نقض روسيا لمعاهدة الصواريخ النووية متوسطة المدى، واستخدم الكاتب منهج تحليل النظم م حيث وجود مدخلات ومخرجات تتمثل تلك المدخلات في السياسة الروسية المضادة للغرب وأزمة القرم وتعبر ردود الأفعال الغربية وفرض عقوبات اقتصادية على روسيا عن المخرجات، وتكون التغذية العكسية عبارة عن مدى نجاح تلك السياسة في تحقيق أهدافها لإثناء روسيا عن ما تقوم به من سياسات، وتوصلت الدراسة إلى أن الغرب يريد تقويض روسيا ومنع سيطرتها خارج حدودها بأي شكل من الأشكال، كما أثبتت الدراسة أن المجال الاقتصادي يمثل ورقة ضغط لكلا الجانبين.

دراسة بعنوان " تحليل نقدي: دولة روسيا ومؤسسة غاز بروم للغاز الطبيعي كمصدر استراتيجي، والغاز المصدر للاتحاد الأوروبي خلال فترة ميدفيديف (2008 – 2012)"

تركز مشكلتها البحثية حول دراسة مدى التقارب والاختلاف في استراتيجيات مؤسسة غاز بروم ودولة روسيا من خلال التعامل مع الغاز الطبيعي كسلعة استراتيجية، ومعرفة مدى الاتفاق في الرؤى والاهتمامات لكل منهما. واستخدم الباحث المنهج المقارن في الدراسة حيث يوجد فرق في الرؤية بين مؤسسة الدولة وبين شركة غاز بروم من حيث النظرة إلى اهمية الغاز الطبيعي، فهل هي أهمية سياسية، أم اقتصادية بحته، وعلى اساس تلك الرؤية تتخذ الدولة القرارات وتضع السياسات، فمثلاً ترى الدولة أن صادرات الغاز تعد ذات أهمية اقتصادية لاعتبار ارتفاع أسعاره العالمية، كما أن خط غاز "نورد ستريم" يعكس بشكل واضح الاختلاف في المصالح بين الشركة والدولة. وتوصلت تلك الدراسة إلى نتيجة مفادها أن "الطاقة" يمكن أن تنصهر في السياسة الخارجية للدولة لكونها سلاح

استراتيجي، وأنه في حال الخلاف حول القرارات المهمة بين الشركة والدولة تصبح الكلمة العليا للدولة، كما أن هناك علاقة بين التقلب في أسعار الغاز الأوروبي والتغير في أسعار السلع في روسيا. ويؤخذ عليها عدم توضيح دور القيادة السياسية الروسية في إدارة ملف الغاز، وتجاهل دور النخبة الحاكمة قبل ولاية ميدفيدف في تطوير ملف تصدير النفط والغاز الطبيعي. ومكن أن نستفيد من المقال بمعرفة مدى أهمية تصدير مصادر الطاقة بالنسبة لموسكو نظراً لتأثر الأسعار المحلية نتيجة للتصدير.

دراسة بعنوان،" أوروبا، وروسيا، وأوكرانيا والطاقة: الإنذار الأخير "

تبحث مشكلتها عن إجابة لتساؤل مفاده لماذا تؤثر سياسة روسيا بقوة على أمن الطاقة الأوروبي مثلما حدث خلال أزمة أوكرانيا مما أدى لانقطاع الغاز عن أوروبا عن طريق أوكرانيا وذلك بأوامر من روسيا الاتحادية، واستخدم الباحث منهج صنع القرار الذي يقول أن السياسة في الأخر هى عملية صنع قرار بصرف النظر عن من الصانع، ولكن ذلك القرار يعتبر بمثابة فعل وما يستتبعه من سياسات يعتبر رد فعل على القرار الصادر، فصنع قرار قطع الغاز في موسكو من خلال أوكرانيا مثل سياسة استتبعت نتائج عظيمة إلى درجة استنزفت القيادات الأوروبية، وتوصل الباحث إلى أن تلك الأزمة أثارت ذعر الأوروبيين ووصلت بهم إلى الإلهاء عن باقي شئون المنطقة والتركيز على تلك الأزمة، ويؤخذ على الدراسة عدم تقديم اقتراحات لإبعاد أمن الطاقة الأوروبي عن القرارات الروسية السلبية، كما أكدت أن القيادة الأوروبية يجب أن تتخذ سياسة أكثر ذكاءاً تجاه روسيا، ونستفيد من تلك الدراسة بمعرفة سياسة روسيا تجاه أوربا والأدوات التي تستخدمها للضغط على الدول الأوروبية من أجل تحقيق أهدافها.

الإطار النظري

الاطار المفاهيمي والنظري لأمن الطاقة

أولا : الاطار المفاهيمي لأمن الطاقة:

تعود الانعكاسات الأكاديمية حول أمن الطاقة إلى الستينيات وقد ظهر أمن الطاقة كمفهوم له أبعاد سياسية في أوائل القرن العشرين فيما يتعلق بتزويد الجيوش بالنفط والتي نشأت مع أزمات النفط في السبعينات وفي أواخر الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي، ثم انخفض الاهتمام الأكاديمي بأمن الطاقة بعد استقرار أسعار النفط وتراجع التهديد بالحظر السياسي، وظهر من جديد في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين مدفوعاً بالطلب المتزايد في آسيا، واضطراب امدادات الغاز في أوروبا، والضغط لإزالة الكربون من أنظمة الطاقة .

ترجع الأدبيات السياسية لاستخدام مفهوم الآمن الطاقوي الى مطلع القرن العشرين، وتحديدا كما يقول دانييل يورغن الى فترة الحرب العالمية الأولى؛ حين اتخذ آنذاك اللورد تشرشل قرارا تاريخيا بتحويل تشغيل السفن الحربية البريطانية من الفحم الى النفط، طموحا منه لجعل تلك السفن أسرع وأكثر فاعلية من نظيرتها الألمانية . والحقيقة أن هذا القرار كان يعني أيضا الاعتماد على الإمدادات الطاقوية غير آمنة حينها من بلاد فارس، بدلا من فحم" ويلز ."وقد عرّف تشرشل مفهوم أمن الطاقة آنذاك قائلا أنه "يكمن في التنوع والتنوع وحده lie in variety and alone،variety". وهكذا ومنذ قرار تشرشل ذاك – وللمرة الأولى – أصبح أمن إمدادات الطاقة فيما وراء البحار إحدى المسؤوليات الكبرى للدول. [1]

1) foreign affairs, Volume 85, no.2 (march-April "ensuring energy security," - Daniel Yergin, 2006), p p.69-82.

وتطور هذا المفهوم من ارتباطه" بالسيادة الوطنية على الموارد الطبيعية –"وذلك حينما حصلت معظم الدول المنتجة على استقلالها السياسي – الى مفهوم آخر يتعلق "بأمن العرض والطلب "نتيجة لكبرى الأزمات الطاقوية، فقد ازداد الاهتمام بالمفهوم إبان الحظر النفطي لعام 1973 الذي قامت به الدول العربية المنتجة للنفط تجاه الدول الصناعية الغربية الداعمة لإسرائيل . ثم ليتطور المفهوم الى مضمون آخر يتعلق" بأمن المنشآت الطاقوية"، حيث اكتسب المفهوم بعدا أعمق مع ظهور ما يسمى الحرب على الإرهاب عقب أحداث

2001/9/11، وقيام التنظيمات الإرهابية بتهديد المنشآت والإمدادات النفطية نحو الغرب .وصولا إلى مفهوم" أمن الإمدادات الطاقوية "المتعلق بالعوامل الطبيعية، خاصة بعد إعصاري" كاترينا "و"ريتا "في الولايات المتحدة الأمريكية .سبتمبر 2005 وهكذا ومنذ بروز شيوع استخدام مفهوم أمن الطاقة وهو في حالة ديناميكية .نتيجة تتباين تصورات الدول للمفهوم نتيجة لموقعها في سوق الطاقة منتجة أو مستهلكة.

ويقوم مفهوم أمن الطاقة عند الدول المصدرة لمصادر الطاقة؛ عموما على أنه أمن الطلب؛ بمعنى ضمان انتاج كافي من مصادر الطاقة، مع ضمان الطلب المستمر عليها، وبأسعار تنافسية (عالية) تسدد تكاليف الاستثمار وتحقق عوائد مالية مهمة.

بينما يقوم المفهوم عند الدول المستوردة لمصادر الطاقة على أنه أمن الامدادات الطاقوية؛ بمعنى ضمان إمدادات طاقة كافية، من موردين موثوق بهم، مع ضمان آمن لهذه الامدادات دون خطر اعاقتها، وبأسعار معقولة(منخفضة) من الوصول أجل الحفاظ على الأداء الاقتصادي ومعدلات النمو، وبتكلفة اجتماعية أقل .

وهكذا يصبح السعرين المنخفض والمرتفع أحد أهم تحديات ضمان أمن الطاقة بين الدول المصدرة والمستوردة لمصادر الطاقة، ذلك ان فكرة السعر الملائم أو المناسب هي فكرة غامضة ومحيرة، فالسعر الملائم لدولة ما ليس ملائما لدولة لأخرى .وهو ما يسهم بدوره في تقليص أوجه التعاون بين الدول المنتجة والمستهلكة حتى يفضي في الأخير إلى ما يسمى بمعضلة الطاقة؛ والتي تعني "أن سعي الدولة نحو تحقيق آمن للطاقة الخاص بها، سوف يؤثر في سياسات الطاقة للدول الأخرى. [2]

ومن نافلة القول، أن أمن الطاقة يعني التوازن السليم بين العرض والطلب على الطاقة بغرض تسهيل وخدمة التنمية الاقتصادية والتطور الاجتماعي لكل من المصدرين والمستوردين .إنه توازن يقصد منه التوافق بين مجموعة متنوعة من مصادر الطاقة ومجموعة معقدة من الاحتياجات .ومعنى هذا أن ننظر الى أمن الطاقة نظرة تعاونية لا نزاعية.

ولا يشذ المفهوم الروسي لأمن الطاقة عن باقي الدول المنتجة والمستوردة لهذه المصادر؛ حيث تعرف أمنها الطاقوي – مثلما يذهب اليه الباحث بمركز استراتيجية على **أنه:" ليس هناك تعريف وحيد لأمن الطاقة .Belova M** – .. الطاقة بموسكو لروسيا مثل أي مورد طاقوي آخر، أمن طاقة .. يدور حول أمن الطلب ..وأسعارا طويلة المدى، والتزامات طويلة المدى أيضا ." [3]

والحقيقة يقوم أمن الطاقة الروس ي على ضرورة الاستخراج الكافي من مصادر الطاقة الروسية الواقعة في مناطق من الى الأسواق الطاقوية . (جغرافية صعبة

[2]) عمرو عبد العاطي، أمن الطاقة في السياسة الخارجية الأمريكية ، (بيروت :المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،) 2014 ، ص45 .

[3]) Russian approaches to energy security and climate change: Russian gas "- Jack D. Sharples, Environmental Politics, Vol. 22, No. 4, routledge, 2013).p.3."exports to the EU.

وقاسية، مثلما يتضمن ضرورة الوصول من لإمدادات الطاقة العالمية)، خاصة الأوروبية منها .فضلا عن ضرورة التصدير الروسية دون عرقلتها من طرف دول العبور، وبأسعار عالية تحقق أرباحا مهمة.

زيادة على ضرورة امتلاك التكنولوجيات المناسبة والضرورية لاستخراج الطاقة، وامتلاك والتحكم في شبكة خطوط نقلها نحو الأسواق الخارجية .ناهيك عن ضرورة التنويع وخلق توازن سليم في أسواق الطاقة الروسية بما لا يجعل روسيا تابعة نحو سوق طاقوي واحد .والحقيقة يجعل هذا المفهوم من روسيا فاعلا ودولة محورية

مهمة في توازنات الطاقة في السوق الدولية باعتبارها منتجا طاقويا كبيرا .فلا عجب من استخدام الأدبيات السياسية لعبارة " ليس **لروسيا سياسة خارجية** وإنما سياسة طاقة."

وهكذا يقوم مفهوم أمن امدادات الطاقة الروسية بصورة بسيطة على؛ ضمان الظروف التي يمكن من خلالها وصول امدادات الطاقة الى الطرف المتلقي، مع مستوى مقبول من خطر تعطل الامدادات، عبر معظم سلسلة الطاقة(بما في ذلك مناطق المنبع، مرافق التصدير، ومواطن العبور).

ثانياً : الامكانات الطاقوية الروسية : وفرة في القدرات وصعوبات في الاستخراج :

تعد روسيا فاعلا طاقويا كبيرا؛ ذلك أنها تمتلك أكبر احتياطي عالمي من الغاز الطبيعي[4] وبنسبة قدرها 1,68 ترليون م^3، وهذا معناه ان روسيا تمتلك لوحدها ربع الاحتياطي العالمي المؤكد من هذا المورد، متبوعة بإيران وقطر والولايات المتحدة الأمريكية .وتهيمن شركة غازبروم المملوكة للدولة الروسية على معظم

[4]) نورهان الشيخ، سياسة الطاقة الروسية وتأثيره على التوازن الاستراتيجي العالمي(القاهرة :المركز .الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، 1007 ، ص3.

عمليات انتاج وتصدير الغاز الطبيعي الروسي وبنسبة تفوق مقدار % 70 من اجمالي انتاج وتصدير الغاز الطبيعي لروسيا . وهكذا تغدو روسيا أكثر احتكارا لسلسة الطاقة(الانتاج، النقل، والتصدير) [5]

ويصل الانتاج الروسي من الغاز الطبيعي مقدار . 605 مليار م^3 سنوي، بيد أنه يتم استهلاك منه نحو 413 مليار م3 في السوق المحلي الروسي، بينما يتم تصدير الباقي نحو أسواق الطاقة العالمية، سيما نحو دول أوروبا .وتشير التقديرات الى أن هذا المعدل سوف يقفز الى انتاجي قدره 723 مليار م^3 بحلول عام 2035ضلا عن انه سيتم خلالها استهلاك مقدار 459 مليار م^3 في سوق الطاقة المحلي لروسيا، وتصدير مقدار 268 مليار م^3 في الوقت نفسه.

وتتركز معظم وجهات صادرات الغاز الطبيعي الروسي نحو أوروبا، وتحديدا نحو ثلاث دول أوروبية هي؛ المانيا بنسبة قدرها % 22 من اجمالي توريدات الطاقة الروسية نحو أوروبا، وتركيا بمقدار% 13 ، ثم ايطاليا بنسبة12% . [6]

وتمتلك روسيا ثامن أكبر احتياطي عالمي من النفط بما يعادل مقدار من31- 12%من الاحتياطي العالمي للنفط (80 مليار برميل) ، وتعد روسيا ثاني أكبر منتج عالمي لهذا المورد، حيث انتجت عام 2015 مقدار 10.25 مليون برميل يومي من النفط الخام، جعلها تستهلك منه نحو 3.5 مليون برميل يومي في السوق المحلي الروسي، وتصدر ما يفوق عن 07 مليون برميل يومي من النفط حينها .

ويتوقع ان تتراجع قدرات الانتاج النفطي الروسي بحلول عام 2035 الى مستوى 9 مليون برميل يومي بدلا من 10 مليون برميل يومي الحالية . ويتوقع بموازاة ذلك زيادة الاستهلاك المحلي الروسي من النفط الى ما يقارب 4 مليون برميل يومي

5) U.S. Energy Information Administration, Country Analysis Brief: Russia, 2016, p. 4.

6) b p. Statistical review of world energy,2016.

من النفط، وهكذا فان روسيا لن تصدر حينها سوى مقدار 5 مليون برميل يومي من النفط بدلا مما هي عليه في مستوي 7 مليون برميل يومي .

ثالثاً : التحديات الراهنة للأمن الطاقوي الروسي :

تواجه روسيا مجموعة واسعة من التحديات الأمنية الطاقوية التي تقوض راهن ومستقبل أمنها الطاقوي؛ حيث تتمثل هذه التحديات في النقاط التالية:

1- تحدي تراجع الانتاج الطاقوي الروسي نظير العقوبات الاقتصادية الحالية:

صحيح ان روسيا تتمتع بقدرات طاقوية كبيرة تجعلها قوة طاقوية عظمى، بيد ان الحفاظ على مستويات هذه القوة هو أحد أهم تحديات الآمن الطاقوي الروسي الموجهة؛ حيث قوضت العقوبات الاقتصادية المفروضة على روسيا نظير الآزمة الأوكرانية، وقيام روسيا بضم شبه جزيرة القرم، قوضت فرص روسيا في الحصول

على التقنيات الغربية المتطورة المستخدمة في عمليات انتاج النفط والغاز في تلك الحقول والمكامن النفطية الوعرة في شرق سيبيريا ومنطقة القطب الشمالي، وتكنولوجيا انتاج الطاقة الصخرية، وهكذا لن تتمكن روسيا من تطوير مشاريعها الطاقة وقدراتها الانتاجية دون تلك التقنيات الغربية اللازمة .وعلى هذا الأساس يتوقع تراجع الانتاج الطاقوي الروسي من النفط بحلول عام 2035 بمستوى مليوني برميل يومي من النفط كاملة.

2- تحدي تذبذب وانخفاض أسعار الطاقة في السوق الدولية :

حيث سجل تراجع الأسعار في السوق الدولية انحدارا تنازليا من عتبة 109 دولار للبرميل من النفط مع مطلع عام 2014 ، لينزل الى عتبة أقل من 30 دولار

للبرميل منتصف 2016 .وهذا التراجع ناتج عن انخفاض الطلب العالمي على الطاقة نتيجة تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي لدى كبرى الدول الصناعية، فضلا عن وفرة فائضا في العرض الطاقوي تجاوز مليوني برميل نفط .وهذا بسبب دخول النفط الصخري الآمريكي الى السوق الدولية، وقرار أوبك بعدم خفض سقف إنتاجها وإبقائه في حدود 30 مليون برميل يومي .وانعكس هذا الواقع بصفة مباشرة على حالة الآمن الطاقوي الروسي، بما انعكس بدوره على عائدات روسيا من تصدير هذا المورد، حيث انخفضت ايرادات روسيا من هذا المورد الى مستوى النصف مقارنة على ما كانت عليه قبل سنتين مضت [7] .

3- تحدي العبور الآمن لإمدادات الطاقة الروسية نحو الأسواق العالمية :

مفهوم أمن العبور أحد المضامين الجديدة لمفهوم أمن الطاقة .وتواجه روسيا معضلة عرقلة امداداتها الطاقوية نحو الأسواق العالمية، سيما الأوربية منها؛ حيث تتجه معظم صادرات الطاقة الروسية عبر شبكة واسعة من الأنابيب؛ يعتمد أهمها على أوكرانيا كدولة عبور لإمدادات الطاقة الروسية، حيث يمر حاليا ما يفوق 50% من توريدات الطاقة الروسية نحو أوروبا عبر أوكرانيا، وتحديدا عبر خط دروشبا (خط الصداقة) وتثبت الشواهد التاريخية أن أوكرانيا لطالما شكلت نقطة ضعف منيعة لإمدادات الطاقة الروسية نحو أوروبا .وقد تجلى ذلك بوضوح على اثر الآزمة الأوكرانية لعام 2009 حينما قامت أوكرانيا بعرقلة امدادات الطاقة الروسية نحو السوق الأوروبي، بل وقامت أوكرانيا باقتطاع مستويات مهمة من الطاقة الروسية الموجهة لأوروبا، حيث كان ذلك بطريقة غير قانونية ودون أدنى وجه حق .

---

[7]) محفوظ رسول، " السياحة كبديل مستديم للريع النفطي في الجزائر"، في الملتقى الدولي الأول حول السياحة الجزائرية بين متطلبات الواقع والتسيير العقلاني ,اجتماع المنظمات ، جامعة الجزائر 02 ، أبو القاسم سعد الله،9-10 مارس , ص 5 .

فضلا عن قيام أوكرانيا حينها بابتزاز روسيا عبر رفعها لتعريفات عبور الطاقة الى مستوى3 دولار لكل ألف م^3 من الغاز 100 /كلم.

وتكمن أيضا خطورة التبعية الطاقوية الروسية لدول العبور مثل أوكرانيا في خطر عرقلة هذه الامدادات، ناهيك عن صعوبة التخلص من هذه التبعية الى ما قبل عام 2025 ، نظرا لضخامة تكلفة مشاريع الطاقة البديلة التي قد تجتاز أوكرانيا . (8)

4- تحدي خطوط أنابيب الطاقة المنافسة لروسيا:

تواجه روسيا شبكة واسعة من خطوط الطاقة المنافسة لروسيا وأسواقها التقليدية في اوروبا؛ حيث تتجه دول

أسيا الوسطى(خاصة كازاخستان وأذربيجان) ودول المشرق العربي(قطر) ودول الجوار(ايران)، ودول شمال افريقيا، بالمباشرة بالعديد من الأنابيب المنافسة لروسيا أهما:

- أنبوب باكو–جيهان النفطي. (9)
- أنبوب باكو –أرضروم للغاز الطبيعي.
- أنبوب نابوكو .(10)
- تحدي المشروع العربي لنقل الغاز نحو أوروبا عبر سوريا وتركيا.

8) Simon Pirani and Katja Yafimava , Russian Gas Transit Across Ukraine Post-2019 : pipeline scenarios, gas flow consequences, and regulatory constraints(University of .p.18.(Oxford : the Oxford Institute for Energy Studies, February 2016 .

9) Antonio Marquina," The Southeast–Southwest European Energy Corridor," in Antonio Marquina (ed.) Energy Security Visions from Asia and Europe(Palgrave Macmillan: New York, 2008), p.65.

10) طارق رضوان، حرب الطاقة المقدسة : النفط والغاز والدم (مصر :هلا للنشر والتوزيع، .2016 . ص . 552

- تحدي أنابيب الطاقة الجديدة من شمال افريقيا نحو أوروبا .

وهكذا يتضح جليا ان روسيا تواجه توليفة واسعة من التحديات التي تمس صميم أمنها الطاقوي في الوقت الراهن وعلى المدى القريب، بما يستدعي من صناع السياسات في روسيا من بناء سياسات واستراتيجيات طاقوية بعيدة المدى، تقوم على انجاز متطلبات الآمن الطاقوي الروسي عبر أبعاده الشاملة.

رابعاً : فرص الأمن الطاقوي الروسي :

تقوم روسيا بمباشرة مجموعة واسعة من السياسات الرامية الى ضمان الأمن الطاقوي الروسي، جعل من روسيا تمتلك –على حد تعبير البعض –سياسة طاقة وليس سياسة خارجية.[11] ونورد هذه السياسات وفق ما يلي:

1. **التعاون والتنسيق مع كبار منتجي الطاقة:** وهنا تطرح روسيا فكرة التنسيق مع كبار منتجي الطاقة، سيما مع دول الأوبك.[12]
2. **تنمية الصادرات الروسية من النفط والغاز** : وذلك من خلال زيادة عدد الخطوط والأنابيب وحتى زيادة الناقلات البحرية.
3. **السعي نحو السيطرة على أنابيب الطاقة البديلة** : وتسعى روسيا إلى السيطرة على شبكات نقل الطاقة التي تمثل بدائل محتملة للطاقة الروسية.
4. **تنمية الاستثمارات الطاقوية الروسية في الخارج** : وجاء في هذا الصدد الاتفاق بين شركة" غاز بروم "الروسية، وشركة" سوناطراك "الجزائرية.
5. **تنمية الاستثمارات الروسية المشتركة مع الدول المنتجة للنفط والغاز:** حيث تعتمد روسيا في ذلك على خبراتها وتقنيتها في مجال الاستخراج

---

[11]) نورهان الشيخ، سياسة الطاقة الروسية وتأثيرها على التوازن الاستراتيجي العالمي، مرجع سابق، ص 1 .

[12]) عاطف معتمد عبد الحميد، استعادة روسيا مكانة القطب الدولي وأزمة الفترة .الانتقالية, بيروت, الدار العربية للعلوم ناشرون، 2009 ،ص77 .

والتنقيب عن البترول، حيث تعتبر شركة" غاز بروم"،" ولوك أويل "من كبرى الشركات العاملة في مجال الطاقة.

6. **تتجه الدولة الروسية إلى اتخاذ بعض الإجراءات التي تحفز(بزنس) النفط والغاز على التوجه نحو المصادر الجديدة بغية تفعيل الاستكشاف الجيولوجي.**[13]
7. **تنويع طرق وخطوط الإمداد الطاقوية عن طريق مد شبكة أنابيب جديدة، تجتنب دول العبور الحالية مثل أوكرانيا.**
8. **تنويع مناطق الامدادات الطاقوية الروسية** : تبنت روسيا فكرة تنويع امداداتها الطاقوية نحو الأسواق الآسيوية، بعدما ادركت حقيقة اعتمادها على أسواق الطاقة الأوربي . [14]

خامساً : المفهوم الروسي لأمن الطاقة :

يمثل عامل الطاقة عنصر هام في تحديد مسار وتوجهات السياسة الخارجية الروسية، حيث تعتبر روسيا من أغنى دول العالم من حيث مصادر الطاقة، فهي الدولة الأولى عالميا من حيث احتياطيا الغاز الطبيعي، كما تمتلك سابع أكبر احتياطي نفط في العالم ويعتبر قطاع الطاقة دعامة أساسية للأمن القومي الروسي وأداة مهمة من أدوات سياستها الخارجية ويضم القطاع كل من النفط والغاز الطبيعي والفحم، ويمثل هذا القطاع مورداً أساسياً من الموارد الاقتصادية في روسيا تكفي عوائده لتطوير باقي قطاعات الإنتاج وتحسين الاقتصاد الروسي وتحقيق الاستقلال والنفوذ على المستوى الخارجي وقد حرص الرئيس بوتين في عهده على

[13]) يفغيني بريماكوف، العالم بدون روسيا قصر النظر السياس ي وعواقبه ، (تر: عبد الله حسن، دمشق , دار الفكر، 2010) ، ص183 .

[14]) Miyeon Oh, Sino-Russian Strategic Energy Ties: Enduring Partnership or Fragile (Atlantic Council: Global Energy Center, September 2016),p.1-12. Bonds?

بقاء الصناعات الخاصة بالطاقة تحت سيطرة الدولة واستخدام الشركات العاملة في مجال الطاقة كأداة لبسط النفوذ الروسي في الخارج .

وتتبلور أهداف السياسة الخارجية الروسية في مجال الطاقة في عدة نقاط تشمل :

1- اعتبار الطاقة أداة من أدوات السياسة الخارجية الروسية من خلال استخدام ما يسمى بدبلوماسية الطاقة، والطاقة كسلاح استراتيجي لزيادة النفوذ.

2- الاستثمار الموجه في مجال الطاقة للهيمنة على البنى التحتية ذات الأهمية الاستراتيجية .

3- الحد من النفوذ الغربي في مناطق النفوذ الروسي في كل المناطق الاستراتيجية الهامة .

4- توسيع رقعة النفوذ الروسي في آسيا وأوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية والشرق الاوسط.

بدأ بوتين بالفعل بتبني مفهوم بناء القوى العظمى معتمداً على مجال الطاقة، وقد اعتمدت استراتيجية روسيا الخاصة بأمن الطاقة على أساسين هما :

- زيادة القدرة التنافسية لصادراتها للغرب.
- وإحكام السيطرة على شبكات النقل والتوزيع للطاقة في كل دولة تمتلك

مورد هام للطاقة، وفي سبيل تحقيق تلك الاستراتيجية عملت روسيا على : زيادة نشاط الشركات العاملة في قطاع الطاقة داخل الدول الأوروبية من خلال عقد صفقات لزيادة النشاط الروسي والتغلغل في قطاع الطاقة في أوروبا مثل شراء رأس مال شركة جالب أذربيجا البرتغالية والتي تورد مليارات المترات من الغاز الجزائري إلى أوروبا .

تكثيف حجم التعاون في مجال الطاقة مع أمريكا وأوروبا من خلال المشروعات المشتركة.

عقد مجموعة من الاتفاقيات مع بعض دول آسيا الوسطى والتي تمثل لأوروبا مصدر بديل للطاقة الروسية وذلك للتحكم والسيطرة على شبكات نقل الغاز والنفط في تلك الدول .

التنافس على مسارات نثل الطاقة في منطقة الشرق الأوسط وخاصة في دول سوريا لعرقلة مشاريع الولايات المتحدة لإبعادها عن التحكم في إمدادات الطاقة .

اتباع دبلوماسية الطاقة لدعم موقف الدولة ومكانتها في المجتمع الدولي وذلك من خلال مشاركة شركات النفط والغاز بفعالية في المفاوضات والاتفاقيات الدولية التي تختص بقضايا الطاقة .

من خلال تلم الخطوات استطاعت روسيا أن تغير مفهوم أمن الطاقة ليهدف إلى تحكم الدولة التام في مصادر الطاقة بعيدا عن القطاع الخاص والشركات الأجنبية، وتعظيم الاستخدام الكفء لتلك المصادر لتعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق الرفاهية المجتمعية بالإضافة إلى تأمين استخراج مصادر الطاقة في المناطق الجغرافية وضرورة الوصول الآمن إلى أسواق الطاقة العالمية–وخاصة اوروبية –مع ضرورة تأمين تصدير الطاقة دون عرقلة من دول العبور.

الخاتمة

لم تعد القدرات العسكرية للدولة هي المصدر الوحيد للنفوذ السياسي، حيث تعتبر الموارد الطبيعية لأي بلد متغيراً مهما لسلطة الدولة ومد نفوذها، وقد أدركت روسيا هذه الأهمية لمد نفوذها حول العالم وفي الواقع فإن النفوذ الروسي يعتبر نشاط طويل الأمد يستخدم العديد من الأدوات السياسية والاقتصادية والعسكرية والطاقوية

والتكنولوجية وقد اعتمدت روسيا على الطاقة كأداة أساسية لزيادة النفوذ وتصدير صورة روسيا للعالم كدولة كبرى، لها تأثير على السياسات العالمية.

وقد ناقش البحث مفهوم أمن الطاقة ودوره في التأثير وفرض النفوذ وركزت الدراسة على روسيا كنموذج استخدمت مواردها الطاقوية كمصدر للتأثير السياسي للمساومة وفرض النفوذ .

خلاصة واستنتاجات

ويستخلص مما سبق أن :

- المفهوم الروسي لأمن الطاقة، هو مفهوم يقوم على مبدأ أمن الطلب على الطاقة؛ بما يضمن أمن الاستخراج الكافي لمصادر الطاقة وتنميتها وتطويرها، والحصول على الاستثمارات والتكنولوجيا اللازمة لها، فضلا عن ضرورة الحصول على أسعار مرتفعة لإمدادات الطاقة، تمكن من مواصلة عمليات الانتاج والاستكشاف الطاقوي، وتدفع دوران عجلة التنمية الاقتصادية.
- أن روسيا هي أحد أهم القوى الطاقوية العالمية التي لا يمكن اغفالها على المديين المتوسط والبعيد، وذلك نظرا لضخامة الاحتياطي الطاقوي الروسي الذي يعتد به، سيما وان معظم مشاريع الطاقة الروسية هي قيد الاستكشاف والتطوير بما يجعل روسيا خزانا طاقويا واعدا.
- أن روسيا تواجه تحديات جدية تمس صميم أمنها الطاقوي، نتيجة لتبعيتها العالية لدول في امداداتها الطاقوية نحو السوق الطاقوي الأوروبي . كما تتمثل تحدياتها في تلك الرهانات الأوروبية نفسها، وعلى هذا الأساس يتطلب على روسيا اتباع مجموعة من الرهانات المهمة لأمنها الطاقوي؛ تمثل أولها في تنويع خطوط أنابيب الطاقة نحو السوق الطاقوية الأوروبية بعيدا عن مناطق الامداد ذات الطبيعة النزاعية مع روسيا، والمتمثلة أساسا في أوكرانيا .وهنا طرحت روسيا فكرة تجسيد مجموعة من أنابيب الطاقة تجاه أوروبا ولعل أهمها مشروع السيل الشمالي قصد استمرار الهيمنة الروسية على امدادات الطاقة الأوروبية.
- ان روسيا نجحت نسبيا في انجاز متطلبات أمنها الطاقة على ضوء ما تشهده من تحديات راهنة، غير ان ضمان وتعزيز الآمن الطاقوي الروس

ي يتطلب في الوقت نفسه تكاليف وأعباء مالية كبيرة من مشاريع أنابيب واستثمارات في الصناعة النفطية، قد لا تقدر روسيا على تحملها، سيما مع العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها، بغية الحد من قدرات هذه الدولة العظمى.

- الصراع الطاقوي الذي تخوضه روسيا سوف يحدد مكانة ومنزلة روسيا على الصعيدين الاقليمي والدولي، بل وسوف يحدد الى حد كبير قدرا مهما من التوازنات الدولية في المرحلة القادمة التي تشهد عودة روسيا من باب الآزمة الأوكرانية والسورية وعلى ضوء اتكائها على قدراتها الطاقوية.

المراجع

أولاً : المراجع العربية :

- طارق رضوان، **حرب الطاقة المقدسة(النفط والغاز والدم)** ، مصر، هلا للنشر والتوزيع , 2016 ، ص 552 .
- يفغيني بريماكوف، **العالم بدون روسيا قصر النظر السياسي وعواقبه،** تر:عبد الله حسن، دمشق, دار الفكر، 2010 ، ص183 .
- محفوظ رسول، " **السياحة كبديل مستديم للريع النفطي في الجزائر**"، في الملتقى الدولي الأول حول السياحة الجزائرية بين متطلبات الواقع والتسيير العقلاني، المنظم من طرف مخبر علم اجتماع المنظمات والمنظمات، جامعة الجزائر 02 أبو القاسم سعد الله، .09 – 10 ,ص . 5
- نورهان الشيخ، **سياسة الطاقة الروسية وتأثيره على التوازن الاستراتيجي العالمي،** القاهرة، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، 2009 ، ص1 .
- نورهان الشيخ، **السياسة الروسية تجاه الشرق الأوسط في القرن الحادي والعشرين**, القاهرة :مركز الدراسات الأوروبية, 2010 ، ص . 25
- عمرو عبد العاطي، **أمن الطاقة في السياسة لزيادة النفوذ وتصدير صورة روسيا للعالم لخارجية الأمريكية**, بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات, 2014 ، ص45 .
- عاطف معتمد عبد الحميد، **استعادة روسيا مكانة القطب الدولي وأزمة الفترة الانتقالية،** بيروت : الدار العربية للعلوم ناشرون، 2009 ، ص77 .

- عمرو السيد عبد العاطي، **أمن الطاقة في السياسة الخارجية الأمريكية :** دراسة حالة منطقة بحر قزوين بعد احداث الحادي عشر من سبتمبر، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2014م .
- شمس الخوانكي، **صنع السياسة العامة في الصين: دراسة لسياسة أمن الطاقة**، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2013 م.
- خديجة عرفة أمين، **أمن الطاقة والسياسة الخارجية : دراسة تطبيقية لسياسات بعض الدول المصدرة والمستوردة للطاقة**، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2012م.

ثانياً المراجع الأجنبية :

- U.S. Energy Information Administration, Country Analysis Brief: Russia, 2016, p. 4.
- bp. Statistical review of world energy,2016.
- Daniel Yergin, "**Ensuring Energy Security**", Foreign Affairs, vol: 85, no: 2, 2006.
- Vitally Nomekien**, Russian Relations with Europe and the U.S: Implication for Global Security**, The Emirates center for Strategic Studies & Research, vol 62, No 1, 2005
- Mariam Broda& swiderski,**Russia and The West : the root of the problem of mutual understanding,** Springer, Vol 54, No 1/2, 2002.

- Jefferson Morley, **U.S, EU Sanction Russia's Arms Forces, Arms Control Association**, vol 44, no 7, 2014.
- Jack D.sharples**, A critical analysis of Russian state and Gazprom conceptions of natural gas as a strategic resource and Russia¿s gas exports to the European Union during the Medvedev presidency (2008-2012)**, A Ph. D. Thesis, University of Grasgow at united kingdom, Dissertation Abstracts International Vol. 2014
- James sherr, Europe, Russia. Ukraine, and Energy: Final Warning, chatham house, vol. 65, no.2, 2009.
- Simon Pirani and KatjaYafimava , Russian Gas Transit Across Ukraine Post-2019 : pipeline scenarios, gas flow consequences, and regulatory constraints(University of Oxford : the Oxford Institute for Energy Studies, February 2016).p.18.
- Antonio Marquina," The Southeast–Southwest European Energy Corridor," in Antonio Marquina (ed.) Energy Security Visions from Asia and Europe(Palgrave Macmillan: New York, 2008), p.65.
- Miyeon Oh, Sino-Russian Strategic Energy Ties: Enduring Partnership or Fragile Bonds? (Atlantic

Council: Global Energy Center, September 2016),p.1-12.